الوجوب بالذات مقول على الواجبين بالاشتراك اللفظي لا ينجيه من هذه الحيرة
فانه من غاية حيرته لا يدري الى اي شيء يتبادر كلامه ولا يبالي بالتناقض والا
لتزام مما لا يخلصه من حيرته وكان من الواجب ان يقول كما قال غيره من الحكماء
الواجب لذاته يستحيل ان يكون محمولا على اثنين لانه اما ان يكون ذاتيا لهما
او عرضيا لهما او ذاتيا لاحدهما عرضيا للآخر فان كان ذاتيا لهما فالخصوصية
التي بها كل واحد يمتاز من الاخر لا يكون داخلا في الواجب الذي هو المعنى المشترك
والا فلا امتياز فهو خارج مضاف الى المعنى المشترك فان كان في كل واحد منهما كان
كل واحد منهما ممكنا من حيث هو موجود ممتاز عن الآخر وان كان في احدهما
فهو ممكن وان كان عرضيا لهما او لاحدهما فمعروضه في ذاته لا يكون واجبا لان
الواجب لذاته هو المعنى المشترك فقط لانا قد بينا ان المعنى المشترك لا يوجد
في الخارج من حيث مشترك من غير مخصص يزيل اشتراكه فان قيل المخصص
سلبي وكل واحد منهما مختص بانه ليس الآخر قلنا سلب الغير لا يحصل الا بعد
حصول الغير وح يكون كل واحد هو هو بعد حصول الغير فيكون ممكنا وفيه
كفاية وجه اخر يدل على نفي الاشتراك ان الوجود الخاص المتصف بالوجوب الذاتي
لا يكون مشتركا بين اثنين بل هو واحد حقيقي لانه لو كان مشتركا بين
اثنين فان كان تمام حقيقتهما يكون الخصوصية التي يمتاز بها كل واحد
منهما عن الاخر خارجة عن حقيقتها المشتركة بينهما مضافة اليهما فان كانت

في كل واحد

في كل واحد منهما كان كل واحد منهما من حيث هو موجود ممتاز عن الاخر ممكنا فلا
يكون واحد منهما واجبا وايضا لا يكون خصوصية احدهما لازمة للحقيقة من حيث
هي هي بالضرورة والا لامتنع التحقق بدونها فيفتقر ما لتلك الخصوصية في تلك
الخصوصية الى غيره فلا يكون واجبا وايضا لو كانت علة الخصوصية الذات
من حيث هي هي لم يوجد منهما الا واحد ولكان تخصصا قبل تلك الخصوصية
لان العلة يجب ان تتخصص وتتعين قبل المعلول فيكون لها خصوصية اخرى
ويلزم الدور او التسلسل او افتقار احدهما في الخصوصية الى غيره فيلزم الامكان
وان كان علة الخصوصية الغير يلزم الامكان وان كان داخلا في حقيقتهما يلزم
ان يكون كل واحد منهما مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز وهو مح وان كان
خارجا عنهما فان لم يكن عارضا لهما لم يكن واحد منهما واجب الوجود وان كان
عارضا لهما وكل عارض محتاج الى معروضه وكل محتاج ممكن فلا يكون الواجب
واجبا هف وايضا يلزم ان يكون لكل منهما ماهية ووجود عارض لهما فلم يكن
واحد منهما واجبا لما عرفت ان الواجب لا يكون له وجود وماهية وجه اخر في بيان
التوحيد على طريقة الحكيم مسبوق بتقرير مقدمتين احديهما ان الشيئين قد يختلفان
بالاعتبار كالعاقل والمعقول اذا كان العاقل يعقل ذاته وقد يختلفان
بالاعيان والمختلفان بالاعيان قد يتفقان في امر عارض كهذا الجوهر وهذا
الوضع في الوجود وقد يتفقان في امر تقدم لهما كزيد وعمرو في الانسانية والمختلفان

Copyright @ King Saud University